

امرأة تطهو ذرة بالقرب
من مصباح شمسي، مصدر
نظيف ومأمون للطاقة.

تتحدى النمو

البلدان الإفريقية تتبنى المصادر المتجددة للتعبيل بالحصول على
الطاقة، لكن تمويلها لا يزال يشكل تحدياً
بنسون إيريري وريببكا شيرلي

لا يزال الطلب على الطاقة أخذاً في التزايد في معظم أنحاء العالم، لكن هناك مئات الملايين من الناس في إفريقيا لا يحصلون على الكهرباء ويستخدمون مصادر الوقود الملوثة في الطهي. ووفق تقرير صدر عن الوكالة الدولية للطاقة عام ٢٠١٩، هناك ٧٧٠ مليون نسمة لا يحصلون على الكهرباء — ٧٥٪ منهم يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء — و٩٠٠ مليون نسمة في المنطقة لا يستخدمون مواقد طهي نظيفة. وهذا الأمر من شأنه أن يقلل فرص التعليم وممارسة الأعمال، كما يحد من الآفاق الاقتصادية ومستويات رفاهية السكان.

قصور التعهدات

يذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة أن سد فجوة الحصول على الطاقة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء سيقتضي، حسب التقديرات، استثمار ٢٨ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٣٠. ويتضمن ذلك استثمار نحو ١٣ مليار دولار في الشبكات الصغيرة، إلى جانب ٧,٥ مليار دولار أخرى للاستثمار في الشبكات و٦,٥ مليار دولار للاستثمارات خارج نطاق الشبكات. وتظل التعهدات الحالية بالتمويل قاصرة عن تلبية الاحتياجات، بينما تشهد أكبر الفجوات بلداناً مثل تشاد وإثيوبيا ونيجيريا — وجميعها من المراكز الرئيسية للنمو السكاني. وبالمثل، فالتعهدات بتقديم ١٣١ مليون دولار لتوفير مواقد الطهي النظيفة لا تمثل سوى جزء من الاحتياجات التي ستصل إلى ٤,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠. فبلدان مثل

جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا، اللتين يفتقر ٩٥٪ من سكانهما إلى موائد الطهي النظيفة، تحصلان على أقل من ١٪ من هذه الاستثمارات السنوية.

وهناك حاجة إلى التعهد بالتزامات مالية كبيرة لسد هذه الفجوة. ومع هذا، لا تزال هناك تحديات ماثلة، منها عدم الاستقرار السياسي، وعدم اليقين الاقتصادي الكلي (بسبب التضخم وأسعار الصرف)، وقضايا على مستوى السياسات والجوانب التنظيمية، وضعف المؤسسات، والافتقار إلى الشفافية. وكل هذه العوامل تؤدي إلى مناخ استثماري غير موات، إلى جانب إخفاقات السوق ونقص المساعدة اللازمة لتوجيه التمويل إلى المواضيع التي تكون في أمس الحاجة إليه (راجع الرسم البياني).

ولم يف العديد من الاقتصادات المتقدمة بالفعل بتعهداتها التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويا لتمويل قضايا أنشطة مكافحة تغير المناخ كما أنها تقوم حاليا بخفض مساعدهاتها الخارجية، في وقت تشدد فيه الحاجة إلى مضاعفة الاستثمارات. وينبغي لكل من «المؤتمر العالمي المعني بتغير المناخ» (COP26) و«مجلس انتقال الطاقة» القيام بدور محوري في دفع تعبئة رأس المال بشكل عاجل من أجل الاستثمار في الطاقة النظيفة داخل المنطقة.

وبرغم هذه التحديات، هناك مبادرات ناجحة يمكنها، إذا أمكن تكرارها، أن تساعد على تعبئة رأس المال اللازم. فعلى سبيل المثال، مبادرة «الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتمويل الطاقة» — وهي إحدى وسائل الوكالة الفرنسية للتنمية — تحفز الإقراض التجاري لقطاع الطاقة النظيفة كما أنها ساعدت على تمويل ما يزيد على ٦٠ مشروعا في القطاعين التجاري والصناعي، وكذلك مشروعات داخل الشبكة في أنحاء كينيا وتنزانيا وأوغندا. وتضع هذه الوسيلة منهجا متكاملًا يزود البنوك وعملاءها بتمويل مهيكل، كما تقدم مساعدة فنية ودعمًا للشركات في هيكلة استثماراتها. وتتقاسم هذه الوسيلة — من خلال آليات الضمان — بعض المخاطر الائتمانية التي تتحملها البنوك الساعية إلى تطوير محافظ الاستثمار في الطاقة المتجددة.

أما «صندوق الطاقة المستدامة من أجل إفريقيا» — وهو صندوق متعدد المانحين تأسس عام ٢٠١١ ويديره بنك التنمية الإفريقي — فقد قدم تمويلًا لإطلاق عنان استثمارات القطاع الخاص في مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. ويهدف الصندوق، من خلال تقديم المساعدة الفنية وكذلك إتاحة أدوات التمويل الميسر والمحفّز، إلى تخفيف مخاطر الاستثمار في هذا القطاع، كما أنه يوجهها نحو طاقة التحميل الأساسي الخضراء، والشبكات الصغيرة الخضراء، وتحقيق كفاءة الطاقة. وقد سهل هذا الصندوق تنفيذ أول برنامجين من برامج بنك التنمية الإفريقي لتوسيع النطاق في بوركينافاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وقام بدور رئيسي في تطوير مبادرات التمويل المختلط للطاقة. وتضم هذه المبادرات «صندوق الطاقة المتجددة من أجل إفريقيا» الذي حفز تمويل القطاع الخاص من خلال الاستثمارات — وذلك على سبيل المثال في مؤسسة «Frontier Energy» التي استثمرت ما يزيد على ١,٨ مليار دولار في أكثر من ٤٥ مشروعا للطاقة المتجددة

في إفريقيا جنوب الصحراء، بطاقة إنتاجية كلية تزيد على ٧٥٠ ميغاواط.

وفي عام ٢٠٢٠، تعهد بنك التنمية الإفريقي، من خلال «صندوق الطاقة المستدامة من أجل إفريقيا»، بتوفيره ملايين دولار لشركتي الاستثمار Enabling Qapital و Spark+ بغرض تعبئة رأس المال المساهم لشركات موائد الطهي النظيفة في المنطقة. وساهم هذا التمويل، إلى جانب مبلغ عشرة ملايين يورو قدمها الاتحاد الأوروبي من خلال آليته للتمويل المختلط، في جذب كثير من المستثمرين، مما ساعد على تعبئة رأس المال للاستثمار في موائد الطهي النظيفة.

فتح المجال للتمويل

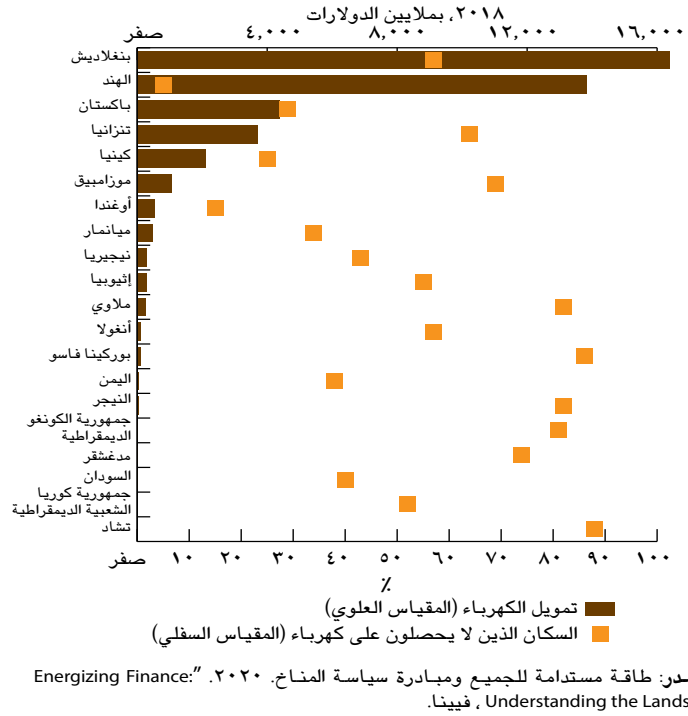
لا تعكس هذه المبادرات سوى عدد قليل من عمليات التدخل التي تساعد على إطلاق عنان رأس المال للاستثمار في الطاقة النظيفة داخل المنطقة. ولكن لا بد من تسريع وتيرة التمويل وزيادة حجمه. ومن شأن التعهدات في ظل «المؤتمر العالمي المعني بتغير المناخ» (COP26) أن تساعد على الحد من الحواجز وتلبية الاحتياجات اللازمة في الخمسة مجالات التالية.

• **تخفيف المخاطر التي تهدد الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة في إفريقيا جنوب الصحراء:** حيث يقوم المستثمرون من القطاع الخاص بدور أساسي في تمويل مصادر الطاقة المتجددة، ولكن ارتفاع التكاليف وعدم اليقين المحيط بسياسات الطاقة وأنظمتها يعمقان تصور المستثمرين للمخاطر. وهناك أدوات مختلفة لتخفيف المخاطر، ولكن يتضح من الدراسات أن معظمها مجرأ، فهي لا تقدم مجموعة كاملة من الأدوات للحد من عدم اليقين كما أنها لا تغطي كل مراحل دورة الحياة في مشروعات الطاقة المتجددة. ومن شأن أدوات مبتكرة مثل مبادرة «Renew Africa» التي تهدف إلى تخفيف المخاطر من البداية إلى النهاية أن تحدث فرقا كبيرا، فهي تستخدم نموذج النافذة الموحدة لتقديم الدعم من البداية وحتى النهاية، بما في ذلك المساعدة الفنية والدعم المالي وكذلك المساعدة على مستوى السياسات وتأييدها. ويمكن كذلك لمنتجات مثل آلية 4 Green Access first-loss debt facility وإصلاحات السياسات والإصلاحات التنظيمية لمعالجة المخاطر التي تواجه المستثمرين أن تساعد في هذا الصدد.

• **تمويل المشروعات التي تحفز الطلب على الطاقة النظيفة:** ظلت معظم الاستثمارات في قطاع الطاقة تُوجّه نحو إمداد الكهرباء. ولا ينصب سوى قدر قليل من التركيز على توليد الطلب، مما يجعل الكهرباء في المناطق الريفية باهظة التكلفة. وعلى سبيل المثال، تمويل المزارع لكي تستخدم وسائل الري التي تعمل بالطاقة الشمسية سيساعد على زيادة الإنتاجية، وتعزيز الأمن الغذائي، والحد من تعرض القطاع لمخاطر تغير المناخ. وبالمثل، دعم الاستثمار في مصادر طاقة يمكن الاعتماد عليها وذات تكلفة معقولة للاستخدام في الصناعات الإنتاجية إلى جانب سلسلة القيمة الزراعية يمكن أن يعني توفير مزيد من فرص العمل في المناطق

نقص التمويل

التمويل المتاح للكهرباء في إفريقيا جنوب الصحراء يتضاءل مقارنة باحتياجاتها.



المرافق في وضع نماذج عمل جديدة وتنفيذها لتقديم خدمة متكاملة في مجال خدمات الطاقة وتحديد الفرص الممكنة للدخول في علاقات شراكة تجارية مع أصحاب مصلحة آخرين في تقديم خدمات الطاقة. وسوف تكون ثمرة هذه الجهود هي انخفاض تكاليف الحصول على الطاقة والتوصل إلى حلول لمواجهة التحديات أمام المرافق التقليدية والتي تعوق كفاءتها واستعادة إيراداتها، وتتسبب في خسائرها. ومعالجة تحديات الحوكمة التي لا تزال تواجه هذه المرافق يمكن أن تسهم في استعادة ثقة المستثمرين المحتملين. أما التزام الحكومات المحلية والشركاء في التنمية بتمكين الجميع من الحصول على الطاقة فيمثل فرصة للتعاون في بذل هذه الجهود.

• تحويل الاستثمارات بعيدا عن الوقود الأحفوري

ومشروعات الطاقة الكهرمائية الكبيرة: تتجه معظم موارد تمويل الطاقة الإنتاجية الجديدة في إفريقيا جنوب الصحراء نحو مشروعات الطاقة الكهرمائية الكبيرة، وكذلك الوقود الأحفوري، بما فيه الغاز الطبيعي والفحم. ولا تزال مستويات انبعاثات غاز الدفيئة في المنطقة منخفضة نسبيا في المتوسط، غير أن تحقيق أهداف اتفاقية باريس سيقضي البحث عن مصادر الطاقة النظيفة. والحد من الاعتماد المفرط على الطاقة الكهرمائية، المعرضة لمخاطر تغير المناخ، مطلب ضروري لتأمين الطاقة في المنطقة على المدى الطويل. ويجب على الشركاء الثنائيين، مثل الصين التي تمول معظم مشروعات الطاقة الكهرمائية والفحم في المنطقة، أن يتحولوا بعيدا عن هذه المصادر واعتماد مصادر الطاقة المتجددة غير الكهرمائية.

• فتح المجال أمام حلول موارد الطهي النظيفة: أشار

تقرير منظمة «طاقة مستدامة للجميع» لعام ٢٠٢٠ وكذلك النشرة الموجزة التي أصدرها «التحالف العالمي من أجل موارد طهي نظيفة»، عام ٢٠٢١ إلى تزايد تمويل قطاع موارد الطهي النظيفة. غير أن هذه الزيادة أقل بكثير مما يلزم لسد الفجوة. ويمكن المساعدة على تحفيز مشاركة القطاع الخاص بتوفير آليات مبتكرة كالتمول الميسر والمختلط من مؤسسات التمويل الإنمائي. ومن شأن إصلاحات السياسات والإصلاحات التنظيمية، كإلغاءات والتخفيضات الضريبية وتخفيف المخاطر التي تهدد الاستثمارات، أن تعزز التوسع في استغلال تكنولوجيات موارد الطهي النظيفة.

وتشكل الطاقة النظيفة الوفيرة والموثوقة عنصرا أساسيا في اقتصاد يحقق الرخاء ويتم بالاستدامة والاحتواء. وفي ظل وجود فجوة كبيرة في الحصول على الطاقة مع وفرة مصادر الطاقة المتجددة، نجد أن إفريقيا هي آخر تخوم استثمارات التحول إلى الطاقة النظيفة والعمل بشأن تغير المناخ. ⁷⁵

بنسون إيريري رئيس الحصول على الطاقة في إفريقيا في معهد الموارد العالمية، و**ريبيكا شيرلي**، مدير البحوث والبيانات والابتكار في معهد الموارد العالمية.

الريفية، ورفع مستويات دخل المزارعين، وتقليل إهدار المواد الغذائية. ومن شأن توفير التمويل بأسعار معقولة مقترنا بالمساعدة الفنية — ولا سيما في تقدير طلب القطاعات على الطاقة — أن يسهم في التشجيع على استغلال الطاقة النظيفة. ويمكن من خلال توضيح هذه الفرص، وتكاملها ببيانات عن المتطلبات من الطاقة، مساعدة المستثمرين على تحديد مجالات التمويل، وهو ما يتطلب حدوث تحول في أساليب التخطيط. ويجب على صناعات السياسات والشركاء في التنمية اتخاذ منهج متكامل في التخطيط، الأمر الذي سيساعد على كسر الصوامع التي تعزل القطاعات عن بعضها. وينبغي للبنوك التجارية أن تضع برامج تمويلية موجهة نحو هذه الفرص.

• تحديث البنية التحتية للكهرباء في إفريقيا لدعم

إمكانية الاعتماد عليها ومرونتها واستدامتها: إن توفير شبكة كهرباء قوية يمكن الاعتماد عليها مع توافر خاصية المرونة لإدماج المصادر المتنوعة للطاقة المتجددة يشكل عنصرا رئيسيا في جذب استثمارات تشد الحاجة إليها في إفريقيا من أجل التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة. ولا بد من تحديث شبكة الكهرباء لتحسين كفاءتها ومرونتها، إلى جانب تعزيز الاستدامة واستعداد نظام الطاقة. ومن ثم، تقوم مرافق الكهرباء بدور رئيسي في هذا التحول. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان مساعدة شركات الكهرباء في التغلب على التحديات العديدة التي تعوق جذبها للاستثمارات. ويمكن معالجة الاختناقات المرتبطة بالسوق من خلال عمليات التدخل التي تساعد